الفصل الحادى عشر

إدارة التنمية الريفية

تعتبر قضية التنمية بعامة، والتنمية الريفية بخاصة من أهم القضايا التى تشغل بال علماء الإجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة فى الآونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها :

١ - أن أغلب سكان العالم خاصة فى الدول النامية يعيشون فى الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف فى الوطن العربى باستثناء الكويت تبلغ نحو ٦٠-٨٥ فى المائة من جملة السكان.

٢ - أوضحت عمليات المسوح الإحصائية التى أجريت فى أفريقيا وآسيا أن ما بين ٧٥٪ و٨٥٪ من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات.

٣ - فيما يتعلق بالدول العربية نجد أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين ٤٥-٧٥٪.

٤ - قصور أنماط التنمية المتبعة فى كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال كما يرجع إلى قصور الاستثمار فى الموارد البشرية فى الريف.

٥ - على الرغم من معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر فإن سكان الريف فى دول العالم النامى مازالوا يزيدون بمعدل مرتفع ٢٪ تقريبًا

٦ - أن هناك تفاوتًا كبيرًا فى مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفى

البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة فى الحضر يبلغ ٤ - ٦ مرات أكثر من نصيب الفرد فى الريف كما ورد فى تقرير المركز الاقليمى لمنظمة الأغذية والزراعة.

٧ - ارتفاع نسبة الأمية بين الريفيين. فمثلاً تبلغ نسبة الأمية فى الوطن العربى ٧٢,٦٪ من جملة عدد السكان إلا أننا نجد أن معظم هؤلاء الأميين من أبناء الريف وفى بلد كسوريا مثلاً نجد أن نسبة الأمية على مستوى الدولة تبلغ ٢٩٪ وهى من النسب الضئيلة فى الوطن العربى فى الوقت ذاته نجد أن ٨٠٪ من هذه النسبة تتمركز فى الريف.

٨ - أن أعلى نسبة للفقراء فى العالم تعيش فى المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولى حول استراتيجية التنمية الريفية فى دول العالم سكان المناطق الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلى ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنويًا ما يعادل ٥٠ دولارًا أمريكيًا فأقل وفقر نسبى وهو الفرد الذى يقل دخله السنوى عن $\frac{1}{3}$ متوسط دخل الفرد على المستوى القومى وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التى يزيد عدد سكانها على المليون يوضح مايلى :

(أ) أن ما يقرب من ٨٥٪ من جميع الذين يعانون من فقر كلى يعيشون فى مناطق ريفية.

(ب) تحتفظ الدول النامية بآسيا بنصيب الأسد من نسبة عدد الفقراء إذ تبلغ نسبتهم إلى جملة عددهم فى العالم ٧٠٪ تليها أفريقيا بنسبة ١٧٪ ثم أمريكا اللاتينية والكاريبى ١٣٪.

٩ - ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشبان أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدرات أمثال هؤلاء الشباب الذين يمكن أن يساعدوا فى عمليات تطوير الريف[1].

---

(١) انظر المجلد الثانى والرابع الخاص بالمؤتمر العربى الرابع للإدارة المحلية - إدارة التنمية الريفية - المملكة المغربية - طنجة سنة ١٩٧٨ م.

من أجل هذا كله برزت أهمية قضية التنمية الريفية كقضية مجتمعية، وفى نفس الوقت نجد أنها قضية أكاديمية خاصة إذا عرفنا أن ثمة خلافات بين العلماء حول أساليب التنمية والحجم الأمثل لوحدة التنمية وأسلوب إدارة التنمية، فهل تكون إدارة حكومية أم إدارة أهلية أم حكومية أهلية وإذا كانت كذلك فما حجم وشكل مشاركة الأهالى للإدارة الحكومية وما مدى فعالية مشاركتهم، هل مشاركة شكلية سطحية أم مشاركة حقيقية، وما درجات هذه المشاركة وفى ماذا يشاركون؟ كل هذه التساؤلات تمثل أمورًا أكاديمية تستوجب البحث والفحص والدراسة وصولاً إلى نظريات علمية يمكن أن تفيد صانعى القرارات ومنفذى الخطط التنموية.

وفى تصورى أن نجاح أو فشل عمليات التنمية فى الريف العربى يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق فى إدارة هذه العمليات وأن إدارة التنمية أدارة مشتركة بين الأهالى والحكومة يمكن أن تؤدى إلى نجاح الخطط التنموية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانات الأساسية اللازمة للتنمية.

وأعنى بالمشاركة الشعبية فى عمليات التنمية الريفية كافة الجهود التى يبذلها المواطنون للتأثير فى الإدارة ومعاونتها فى اتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات التى تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام، والمشاركة قيمة اجتماعية فى ذاتها وأسلوب اجتماعى يحقق مزايا عديدة.

ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير فى السياسات والقرارات التى تمس مصالحهم[٢].

والمعروف أن كلمة مشاركة دخلت ضمن مفردات لغة السياسة خلال الستينات من هذا القرن وشاع استخدامها فى مجال الإدارة وخاصة فيما يتعلق بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورغم حداثة فكرة المشاركة الشعبية فإن جذورها تمتد عبر التاريخ إلى النظرية الديمقراطية التقليدية (الكلاسيكية).

(٢) د. ظريف بطرس، المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية فى المجلد الأول - الدراسات والبحوث النظرية، المؤتمر العربى الرابع للإدارة المحلية - المملكة المغربية، طنجة ١٩٧٨.

والملاحظ أن حجم المشاركة الحالى أقل من المستهدف ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها :

(أ) حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية بمعناها الواسع.

(ب) ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية على أساس أن المواطنين أقل كفاية وتخصصًا من عملها وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية قدر إدراك الموظفين المتخصصين لها وأنهم غالبًا يجهلون الجوانب القانونية التى تنظم شئون المجتمع وبالتالى تؤدى مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والعملية الإدارية.

(جـ) غموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة وعدم الاهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم.

(د) استمرار رواسب النظم البيروقراطية وغيرها من العوامل التى تخلفت عن فترات الاحتلال وما أعقبها من فترات فى أغلب الدول النامية.

(هـ) انشغال المواطنين فى الريف فى أمور حياتهم نظرًا لانخفاض المستوى الاقتصادى والثقافى[٣].

ولا يمكن تقسيم عمليات التنمية إلى جزئين جزء يشترك فيه المواطنون وجزء لا يشتركون، أن المشاركة واجب وحق لكل من المواطنين والمسئولين الحكوميين.

ولم تعد المشاركة على حد قول ميلر مجرد شعار يرفعه الساسة لنيل رضاء الأهالى ولكنه أصبح أسلوبا إداريا يفرض نفسه ويتعين علينا أن نفسح المجال للمشاركة فى الادارة وألا نقف فى وجه هذا الاتجاه[٤].

تهدف المشاركة فى إدارة عمليات التنمية فى الريف إلى عدة أمور منها :

(أ) ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.

---

(٣) المرجع السابق.

(٤) S.M. Miller and M. Rein, participation, proverty and Administration puplic, Administration Review, vol. 19, Jan/Feb. 1969, p. 18.

(ب) الاسراع باحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.

(جـ) إدراك المواطنين للامكانيات المتاحة للتنمية.

(د) تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الريفية عن طريق العون الذاتى.

(هـ) الحرص على المال العام.

(و) يتعلم المواطنون من خلال المشاركة وبمرور الوقت كيف يحلون مشكلاتهم بأنفسهم.

(ز) تدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة.

(ح) تؤدى المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو ما هى العمليات التى يجب أن يشارك فيها أهل الريف؟

والاجابة على ذلك تتمثل فى أن أهل الريف يمكنهم ويجب أن يشاركوا فى وضع الخطط واصدار القرارات، فى المتابعة، فى التقويم، فى تحديد الميزانيات ومراجعة الحسابات، اشتراك فى البيع والتوزيع، اشتراك فى التمويل، اشتراك فى كل شىء يؤدى إلى وضوح بصمات الريفيين فى عمليات التنمية[٥].

هذا وثمة عوامل تؤثر فى حجم المشاركة وفاعليتها منها:

أولا: عوامل من جانب الإدارة:

وتتمثل هذه العوامل فى:

١ - أسلوب تنظيم إدارة التنمية الريفية، فقد يكون التنظيم تنظيمًا بيروقراطيا ويقصد بذلك أن تشكل إدارة التنمية كلية من موظفين حكوميين قد يقيمون فى نطاق الوحدة موضوع التنمية، ويخضعون رئاسيًا لادارات على مستوى الإقليم

(٥) د. عبد المنعم شوقى، مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية، المجلد الأول، المؤتمر العربى الرابع للإدارة المحلية، المملكة المغربية، طنجة ١٩٧٨.

والمستوى المركزى، ومثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح المجال لمشاركة المواطنين.

وقد يكون التنظيم تنظيما ديموقراطيا وهذا النوع من التنظيمات يقوم على أساس اخضاع هذه الادارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم فى السلطة التى تملك حق اقرار خطط التنمية الريفية ويشجع هذا النوع من التنظيم الأهالى على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم وعلى التعاون مع الادارة.

٢ - سلوك الادارة تجاه المواطنين، فالادارة ليست مجرد بناء تنظيمى ولكنها مجموعة من العلاقات بين العاملين وبينهم وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم وتتأثر أنماط سلوك الادارة تجاه المواطنين بالعوامل الايكولوجية للادارة ومدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة، وينكمش حجم المشاركة إذا مارس العاملون العملية الادارية بمفهوم كونها سلطة مترفعة على الأهالى الالتزام بتعليماتها وتكون المشاركة مرغوبا فيها إذا مارست الإدارة صلاحيتها بمفهوم أنها تؤدى خدمة للمواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية فى التنمية الريفية ويمكن دعم علاقة إدارة التنمية الريفية بالمواطنين بوسائل منها: تأمين اتصالات مباشرة بين الادارة والمواطنين وتأميد اتصالات غير مباشرة بينهم من خلال وسائل الاعلام المختلفة وعمل صناديق تلق المقترحات والشكاوى واستطلاع رأى الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التنمية[٦].

ثانيا: عوامل من جانب المواطنين:

تتمثل هذه العوامل فى:

(أ) عوامل سلوكية، فمن الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة الشعبية ويختلف مفهوم الأفراد فى وسيلة تحقيق الذات فالبعض يرى أنها تتمثل فى ممارسة النفوذ أو الظهور بينما يراها آخرون فى تحقيق المنافع المادية وفريق آخر ينظر إليها على أنها

---

(٦) د. ظريف بطرس، المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية، مرجع سابق.

(٧) الاتحاد الدولى للسلطات المحلية - للشاركة الشعبية، ترجمة الاستاذين صبحى محرم وعمر وصفى، للنظمة العربية للعلوم الإدارية العدد ١٦٧، ١٩٧٤.

الإسهام فى رفع شأن المجتمع وتطويره ويدور هذا كله فى اطار ما يسمى بالسلبية، الإيجابية، المصلحة الخاصة، المصلحة العامة.

وتختلف العملية من فرد لآخر وتؤثر هذه الأمور على عمليات المشاركة فى عمليات إدارة التنمية.

(ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية: إذ يتأثر حجم المشاركة فى ادارة التنمية الريفية بعوامل اجتماعية واقتصادية منها: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمى والمستوى الاقتصادى الخ.

فمثلا تظهر نتائج بعض الدراسات انخفاض معدل المشاركة بين الاناث عنه بين الرجال فى دول كثيرة منها هولندا، فرنسا، فنلندا، مصر.

كما تبين أن المشاركة تقل بين من يتعدون الستين من أعمارهم وكذا بين من هم دون الـ٢٥ سنة. وأظهرت الدراسات أن أعلى معدلات المشاركة الشعبية بين من هم فى فئة العمر ٤٠ - ٦٠ سنة.

وتؤكد نتائج بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين أكثر مشاركة من غير المتزوجين فى المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة[٨].

وأظهر الدراسات أيضًا ارتفاع معدل المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمى والثقافى. وثمة دراسات عن العلاقة بين المستوى الاقتصادى والمشاركة تؤكد على أن تدنى الوضع الاقتصادى يؤثر ويتناسب تناسبا طرديًا مع تدنى المشاركة الشعبية[٩].

وبعد عرض وجهات النظر المدعمة لعمليات المشاركة وأهميتها يجب أن يكون واضحا أن هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك وترى وجهة النظر هذه أن المشاركة الشعبية تؤدى إلى اضعاف الشعور بالمسئولية لدى رجال الإدارة، كما أنها ترفع تكلفة العملية الإدارية.

---

(٨) نفس المرجع السابق.

(٩) A. Freedman and C. Smith, Voluntary Association; prospictives on the Literature, Harvard university press cambridge, Massachusetts, 1972 p. 154.

وأنها تعطل عملية التنمية الريفية وغير ذلك من الأمور المردود عليها وأعتقد أن ما سبق ذكره فى أهمية وفوائد المشاركة كاف للرد على مثل هذه المزاعم.

هذا وقد أجريت دراسة ميدانية فى قرية قلوصنا مركز سمالوط محافظة المنيا لاستطلاع رأى الأهالى فيما يمكن أن نسميه الشكل الأمثل لإدارة التنمية وفيما يلى نتائج الدراسة.

obeikandl.com

إدارة التنمية الريفية

دراسة ميدانية بقرية قلوصنا - محافظة المنيا*

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع رأى بل يمكن القول قياس اتجاهات الأهالى فى قرية قلوصنا مركز سمالوط محافظة المنيا نحو الشكل الأمثل لإدارة صرفة أم إدارة مشتركة، وفى أى شيء ولماذا مشتركة.

والقرية تقع شمال مدينة سمالوط على بعد ٦ ك.م تقريبًا يحدها من الشمال قرية التوفيقية وتبعد عنها ٤ ك.م ويحدها من الشرق قرية الجزائر وتبعد عنها ٢ ك. م ويحدها من الغرب قرية دفش وتبعد عنها ٦ ك. م.

ويبلغ تعداد قرية قلوصنا حسب إحصاء ١٩٦٠ (٩٢٨٣) نسمة وحسب تعداد ١٩٦٦ (٩٧٧٨) نسمة وحسب حصر جهاز بناء القرية عام ١٩٧٧ (١٥٠٠٠ نسمة) ويبلغ عدد الأسر حسب تعداد ١٩٦٠. (٢١٧٢ أسرة) وتعتبر قرية قلوصنا من القرى الكبيرة نسبيا بها مجلس محلى ومجموعة من وحدات التنمية منها: الجمعية التعاونية الزراعية (أنشئت عام ١٩٥٨)، محطة تسمين دواجن، محطة تسمين ماشية، منحل، مشتل لإنتاج شتلات الفاكهة والأشجار والخضر، مناحل قطاع خاص (٥ مناحل)، سوق مركزى أسبوعى بالقرية، أربعة مخابز، نقطة شرطة (أنشئت عام ١٩٦٦)، مكتب بريد وتليفون وتلغراف، عملية مياه بها عدد ٢ ماكينة، وتوجد شبكة مياه بالقرية (١٣٣ منزلا)، شبكة انارة (٣٢٦ منزلا مضاءًا بالكهرباء، مجموعة صحية (أنشئت عام ١٩٥٦) مركز تنظيم أسرة مركز اسعاف، وحدة اجتماعية، جمعية تنمية مجتمع، ٣ مدرسة ابتدائية ومدرسة اعدادية، وحدة بيطرية، نادى ريفى.

---

* قام بجمع المادة الميدانية طلاب دبلوم التنمية الريفية بقسم الاجتماع جامعة المنيا ١٩٧٨/٩٧٧.

وهكذا يلاحظ أنها قرية بها العديد من وحدات الخدمات والتنمية بصفة عامة، وقد تم اختيار عينة عشوائية قوامها ٢٠٣ رب أسرة وتم استطلاع رأى كل حالة من خلال استبيان أعد لهذا الغرض يشتمل على ثمانية وعشرين سؤالا تركز فى أغلبها على عنصر التفضيل فى إدارة التنمية، الحكومة أم الأهالى أم الاثنان معا مشاركة. ووضع فرض مضمونة «يفضل الأهالى الإدارة المشتركة لعمليات التنمية فى القرية أكثر من تفضيلهم الإدارة الأهلية البحتة أو الحكومية كلية» وقد جاءت نتيجة الدراسة لتؤكد صحة هذا الفرض، وفيما يلى النتائج التفصيلية :

الجدول رقم (١)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا للحالة التعليمية

البيان	العدد	النسبة المئوية
أمى	١٠٦	٪٥٢,٢١
يقرأ ويكتب	٨٥	٪٤١,٨٧
ابتدائى	٢	٪ ,٩٨
متوسط	٨	٪ ٣,٩٦
عالى	٢	٪ ,٩٨
الجملة	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن ٥٢,٢١٪ أميون وهذه النسبة لا تزيد عن النسبة العامة للأمية فى المجتمع المصرى ككل إذ أن الأمية سمة عامة وتمثل نسبة أعلى من ذلك فى الريف، كما أن نسبة من يقرأ ويكتب نسبة عالية إذ تمثل ٤١,٨٧٪ وتزيد نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط على نسبة الحاصلين على الابتدائية وهذا أمر ملفت للنظر.

جدول رقم (٢)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لمتغير المهنة

البيان	العدد	النسبة المئوية
مزارع (يملك أرضا زراعية)	١٠٩	٥٣,٦٩٪
مستأجر	٧٠	٣٤,٤٨٪
عامل زراعى	٥	٢,٤٦٪
تاجر	٤	١,٩٧٪
مزارع ومستأجر	١٣	٦,٤٠٪
موظف ومزارع	٢	١,٠٠٪
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠٪

يتبين من الجدول أن ٥٣,٦٩ من مجموع أفراد العينة يملكون أرضا زراعية ويعملون لحسابهم الخاص و٣٤,٤٨٪ يستأجرون أرضا من الغير ويعملون بها لحسابهم الخاص و٢,٤٦٪ من العينة عمال زراعيون يعملون لدى الغير بأجر يومى غير ثابت و٦,٤٠٪ يملكون أرضا وفى نفس الوقت يستأجرون أرضا من الغير ونسبة ضئيلة ١٪ يمتلك أرضا وتعمل فى وظيفة حكومية أما من يمتهنون التجارة فنسبتهم ١,٩٧٪ وأعتقد أن هذه الأرقام والنسب تتسق إلى حد ما مع التوزيع العام لسكان القرية المصرية من حيث المهنة.

جدول رقم (٣)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا للدخل الشهرى بالجنيه

البيان	العدد	النسبة المئوية
من ٥ إلى أقل من ١٠	٦٢	٣٠,٥٣٪
من ١٠ إلى أقل من ١٥	٨٥	٤١,٨٩٪
من ١٥ إلى أقل من ٢٠	٢٨	١٣,٧٩٪
أكثر من ٢٠	٢٨	١٣,٧٩٪
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتبين أن نسبة عالية (٣٠,٥٣٪) يقل دخلها الشهرى عن عشرة جنيهات بل يمكن القول أن أكثر من ٧٠ ٪ يقل دخلهم الشهرى عن خمسة عشر جنيها ويدل هذا على فقر مجتمع البحث وحرمانه الاقتصادى ومعاناته المعيشية خاصة وأن الأسعار ترتفع بمعدل عال.

جدول رقم (٤)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لوجود أرض زراعية لديهم من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٩٤	٩٥,٥٦٪
لا	٩	٤,٤٤ ٪
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

من الجدول رقم (٤) يتضح أن :

٩٥٩٥٦, ٪ من مجموع أفراد العينة لديهم أرض زراعية إما بالملك أو بالإيجار من الغير أو بوض اليد يعملون فيها لحسابهم الخاص، بينما نجد أن نسبة بسيطة تقدر بحوالى ٤,٤٤ ٪ من مجموع أفراد العينة ليس لديهم أراضى زراعية نهائيًا وهؤلاء يمثلون العمال الزراعيين والتجار من أفراد العينة.

جدول رقم (٥)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لنوع حيازة الأرض الزراعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
ملك	١٠٩	٥٦,١٨٪
ايجار	٧٠	٣٦,٠٨٪
وضع يد	٢	١,٠٣ ٪
ملك وايجار	١٣	٦,٧١ ٪
الاجمالى	١٩٤	١٠٠ ٪

ويتضح من الجدول ما يلى :

يمتلك ٥٦,١٨٪ من أفراد العينة أرضا زراعية ويعملون فيها لحسابهم الخاص. بينما تجد أن ٣٦,٠٨٪ يستأجرون أرضا زراعية من الغير ويعملون فيها لحسابهم الخاص. وتمتلك ٦,٧١٪ أرضا زراعية ويستأجرون أرضا أخرى من الغير. وتوجد نسبة بسيطة تقدر بـ١,٠٣٪ لديها أرض زراعية عن طريق وضع اليد.

جدول رقم (٦)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لقرابة أعضاء مجلس إدارة الجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٨	٪١٨,٧٢
لا	١٦٥	٪٨١,٢٨
الاجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

١٨,٧٢ من مجموع أفراد العينة يوجد بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية صلة قرابة - بينما وجد أن الغالبية العظمى لأفراد العينة وهم ٨١,٢٨٪ من مجموعها لا توجد صلة قرابة بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية.

جدول رقم (٧)

بين توزيع أفراد العينة طبقا لسبب اختيارهم

لأعضاء مجلس الادارة

البيان	العدد	النسبة المئوية
عشان بيخدموا الناس	١٩٥	٪٩٦,٠٦
عشان هم أقارب	٨	٪ ٣,٩٤
الاجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول ما يلى :

أن ٩٦,٠٦٪ قاموا بانتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لكى يقوموا بخدمة أهل المجتمع من حيث قضاء مصالحهم - وحل مشاكلهم - والاعتماد عليهم من أخذ حقوقهم بينما ٣,٩٤٪ قاموا، بانتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لصلة القرابة الموجودة بينهم فقط.

ويعتبر ارتفاع نسبة الاختيار من أجل الخدمة مؤشرًا على أن الناس فى حاجة إلى من يخدمهم بصرف النظر عن القرابة أو غيرها.

جدول رقم (٨)

بين توزيع أفراد العينة طبقا لما يفضلونه من نوعية الموظفين بالجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
من عند الحكومة	٦٦	٣٢,٥١٪
من أهالى القرية	٤٢	٢٠,٧٠٪
من الحكومة ومن أهالى القرية	٩٥	٤٦,٧٩٪
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن :

٣٢,٥١٪ من مجموع أفراد العينة فضلوا أن تدار الجمعية بواسطة موظفين من قبل الحكومة، ٢٠,٧٠٪ من مجموع أفراد العينة فضلوا أن تدار الجمعية

obeikandl.com

بواسطة أهالى القرية - بينما نسبة ٤٦,٧٩٪ فضلوا الادارة بالجمعية عن طريق المشاركة بين الأهالى والحكومة.

وهذا يؤكد أفضلية المشاركة فى الإدارة فأعلى نسبة فضلت مشاركة الأهالى للحكومة فى الادارة من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن مبدأ قيام إدارة الحكومة وحدها للجمعية كأحدى مؤسسات التنمية فى القرية لم يحصل إلا على ٣٢,٥١٪ أى الثلث تقريبا أو أقل منه ويؤكد ذلك صحة الفرض السابق ذكره.

جدول رقم (٩)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يفضلونه فيمن يكون مسئولاً عن الرئاسة للجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
رئيس مجلس إدارة	٤٦	٪ ٢٢,٦٦
مدير الجمعية	٩٩	٪ ٤٨,٧٦
الاثنان معًا	٥٨	٪ ٢٨,٥٨
الإجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول ما يلى:

٢٢,٦٦٪ من أفراد العينة يفضلون بأن يكون المسئول عن رئاسة العمل فى الجمعية هو رئيس مجلس ادارة الجمعية باعتباره من قادة المجتمع وممن يثقون فيه.

وأن نسبة ٤٨,٧٦٪ من أفراد العينة يفضلون أن يكون المسئول عن رئاسة العمل بالجمعية هو مدير الجمعية لاعتقادهم بأن له القدرة على ادارة العمل بصورة جيدة.

جدول رقم (١٠)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يواجهونه من مشاكل فى الجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٤	٪ ٣١,٥٢
لا	١٣٩	٪ ٦٨,٤٨
الاجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

من الجدول رقم (١٠) يتضح أن :

نسبة ٣١,٥٢٪ من مجموع أفراد العينة تقابلهم مشاكل ومعوقات من قبل العاملين بالجمعية فى استلام مستلزمات الإنتاج.

بينما نسبة ٦٨,٤٨٪ من مجموع أفراد العينة لا تقابلهم مشاكل فى صرف مستلزمات الإنتاج.

ويلاحظ أن نسبة من يقابلون مشاكل أقل من غيرهم إلا أنها نسبة عالية فثلث الأعضاء تقريبًا تقابلهم مشاكل فى التعامل مع الجمعية ويستدعى ذلك إصلاحًا وحلاً خاصة وأن تعامل الفلاح مع الجمعية كثير ومستمر.

جدول رقم (١١)

بين نوعية المشاكل التى تقابل الأعضاء

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدم أخذ حقهم بالكامل	٢١	٣٢,٨١ ٪
عدم الاهتمام بهم	١٧	٢٦,٥٦ ٪
التأخير فى استلام المستحقات	٢٦	٤٠,٦٣ ٪
الإجمالى	٦٤	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول :

توزيع أفراد العينة الذين كانت تقابلهم مشاكل أثناء صرفهم مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات أو أثناء صرفهم السلف النقدية من الجمعية التعاونية الزراعية بالبلدة فقد أجاب ٣٢,٨١٪ بأن مشاكلهم تتلخص فى عدم أخذ حقهم بالكامل - ٢٦,٥٦٪ منهم مشاكلهم هى عدم الاهتمام بهم من قبل العاملين بالجمعية - ٤٠,٦٣٪ منهم تتلخص مشاكلهم فى التأخير فى استلام مستحقاتهم عن المواعيد المناسبة وتعتبر هذه المشاكل كلها سواء عدم أخذ الحق بالكامل أو التأخير فى تسليمه أو عدم الاهتمام بالاعضاء شيئًا لا يتمشى مع مبادئ تنمية المجتمع ولا مع الإدارة الحديثة أو أهداف المجتمع.

جدول رقم (١٢)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لمن يلجأون إليه لحل مشاكلهم فى الجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
رئيس مجلس الإدارة	٥١	٪ ٢٥,١٢
عضو مجلس الإدارة	٢٢	٪ ١٠,٨٣
مدير الجمعية	٨٠	٪ ٣٩,٤٠
المشرف الزراعى	٣١	٪ ١٥,٢٧
مفتش التعاون	١٦	٪ ٧,٨٨
الكاتب	٣	٪ ١,٥٠
الإجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

أعلى نسبة من أفراد العينة وهم ٣٩,٤٠٪ يلجأون إلى مدير الجمعية فى حل مشاكلهم - يليه رئيس مجلس إدارة الجمعية بنسبة ٢٥,١٢٪ - يليه المشرف الزراعى بنسبة ١٥,٢٧٪ يليه عضو مجلس الإدارة بنسبة ١٠,٨٣٪ - يليه مفتش التعاون بنسبة ٧,٨٨٪ - يليه كاتب الجمعية بنسبة بسيطة ١,٥٠٪ من أفراد العينة.

ومن ذلك نجد أن نسبة ممن يلجأون إلى الأجهزة الشعبية ممثلة فى رئيس وأعضاء مجلس الادارة لحل مشاكلهم تقدر بحوالى ٣٥,٩٥٪ ونسبة من يلجأون إلى الأجهزة العاملة فى الجمعية لحل مشاكلهم (مدير الجمعية - المشرف الزراعى - الكاتب) نسبة ٥٦,١٧٪ ومن يلجأون إلى مفتش التعاون بعيدًا عن الأجهزة الشعبية والتنفيذية فى الجمعية نسبة ٧,٨٨٪.

obeikandl.com

وهذا يعنى قوة الادارة البيروقراطية وضرورة إعطاء دفعة لممثلى الأهالى وإشراكهم فى اتخاذ القرارات بصورة أكثر فعالية.

جدول رقم (١٣)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لوجود خطأ فى حسابهم بالجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٣	٪ ٢١,١٨
لا	١٦٠	٪ ٧٨,٨٢
الاجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٢١,١٨٪ من مجموع أفراد العينة أفادوا بأنهم وجدوا أخطاءًا فى حسابهم الخاص مع الجمعية بينما أفاد ٧٨,٨٢٪ بعدم وجود أخطاء فى حسابهم مع الجمعية. والمفروض أن تقل نسبة من وجدوا خطأ فى حساباتهم عن ذلك بكثير.

جدول رقم (١٤)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لمن يلجأون إليه لمراجعة حساباتهم بالجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
أعضاء مجلس إدارة الجمعية	٣	٦,٩٨ ٪
مدير الجمعية	٨	١٨,٦٠ ٪
رئيس الحسابات	٢٤	٥٥,٨١ ٪
رئيس الحسابات ومدير الجمعية	٨	١٨,٦١ ٪
الإجمالى	٤٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول ما يلى :

بسؤال الأفراد - الذين أجابوا بوجود أخطاء فى حساباتهم عن الأشخاص الذين يلجأون إليهم لمراجعة حساباتهم تبين أن ٥٥,٨١٪ يلجأون إلى رئيس الحسابات التابع لبنك التسليف ويلجأ لمدير الجمعية ١٨,٦٠٪ كما أن ١٨,٦١٪ يلجأون للاثنين معًا أى لرئيس الحسابات ومدير الجمعية. بينما نسبة ٦,٩٨٪ يلجأون لأعضاء مجلس إدارة الجمعية لفحص حساباتهم ويرجع سبب انخفاض نسبة من يلجأون إلى أعضاء مجلس الإدارة إلى عدم قدرة الأعضاء التعليمية على مراجعة الحسابات. وكذلك يتضح من الجدول وعى أفراد العينة عن الشخص المسئول عن العمليات الحسابية بالجمعية وهو رئيس الحسابات حيث يلجأ إليه ٧٤,٤٢٪ من أفراد العينة.

جدول رقم (١٥)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لنوع المحصول الذى يقومون بزراعته.

«وهل يقومون بزراعة محاصيل القطن والعنب من عدمه»

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٠	٪ ٨٣,٧٤
لا	٣٢	٪ ١٦,٢٦
الإجمالى	٢٠٢	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٨٣,٧٤٪ من مجموع أفراد العينة يقومون بزراعة محصول القطن والعنب وفول الصويا - بينما باقى أفراد العينة ونسبتهم ١٦,٢٦٪ لا يقومون بزراعة هذه المحاصيل. ويقومون بزراعة محاصيل الخضر - الفاكهة - النباتات الطبية والعطرية أى أن نسبة لا بأس بها تقوم بزراعة محاصيل غير تقليدية

جدول رقم (١٦)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يفضلونه من القيام بمقاومة المحصول

البيان	العدد	النسبة المئوية
يقوم بها أهل البلد	٤٢	٪ ٢٤,٧٠
تبع الزراعة	٦٠	٪ ٣٥,٢٩
تبع الزراعة ويشارك فيها الأهالى	٦٨	٪ ٤٠,٠١
الإجمالى	١٧٠	٪ ١٠٠

obeikandl.com

يتبين من الجدول أن :

نسبة ٤٠,٠١٪ من مجموع أفراد العينة يفضلون أن تكون مقاومة محاصيلهم تحت إشراف وزارة الزراعة ويشارك فيها الأهالى - بينما نسبة ٣٥,٢٩٪ من مجموع أفراد العينة يرون أن يقوم بالإشراف وزارة الزراعة فقط - بينما نسبة ٢٤,٧٠٪ يفضلون أن تكون المقاومة تحت إشراف أهل القرية.

أى أن نسبة من يرون مبدأ المشاركة هم ٦٤,٧١٪ وهى أعلى نسبة وهذا يؤكد الفرض القائل بالمشاركة فى الإدارة وعلى مستوياتها المختلفة.

جدول رقم (١٧)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يفضلونه من الخروج مع الموتور

البيان	العدد	النسبة المئوية
خرج بها ميكانيكى الجمعية	٩	٤,٤٣ ٪
أخذها بنفسى.	٥٦٧	٢٨,٠٧ ٪
يخرج بها ميكانيكى الجمعية وأكون معاه	١٣٧	٦٧,٥٠ ٪
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتبين من الجدول أن :

نسبة ٦٧,٥٠٪ من مجموع أفراد العينة يرون أن أفضل استخدام لموتور الرش بالجمعية أن يخرج به ميكانيكى الجمعية ويكون برفقة صاحب الحقل - بينما ترى نسبة ٢٨,٠٧٪ من مجموع أفراد العينة أن أفضل استخدام لموتور الرش يكون عن طريق أخذهم له من الجمعية وبدون صحبة الميكانيكى لهم - ونسبة ٤,٤٣٪ ترى أن يخرج بالموتور الميكانيكى بمفرده للرش.

وهذا يؤكد أيضًا مبدأ مشاركة الأهالى فى الإدارة.

جدول رقم (١٨)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يفضلونه فى الإشراف على الجرار

البيان	العدد	النسبة المئوية
عضو مجلس إدارة الجمعية	٣٢	١٥,٧٦ ٪
المشرف الزراعى	٥٥	٢٧,٠٩ ٪
المشرف وأنا وعضو مجلس الإدارة	١١٦	٥٧,١٥ ٪
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول ما يلى :

أجاب ٥٧,١٥٪ من مجموع أفراد العينة بأنهم يفضلون قيام المشرف الزراعى وعضو مجلس إدارة الجمعية المشرف على أعمال الجرار بأصطحاب الجرار أثناء قيامه بعمليات الخدمة والدراس والرى بالحقل.

بينما يرى ٢٧,٠٩٪ ان المشرف الزراعى يفضل أن يصحب الجرار اثناء التشغيل فى الحقل - ويفضل ١٥,٧٦٪ أن يصحب عضو مجلس ادارة الجمعية الجرار أثناء التشغيل بالحقل.

وهذا يعنى أن ٧٢,٩١٪ يرون ضرورة مشاركة الأهالى فى هذا الأمر.

جدول رقم (١٩)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لمعرفتهم بقيام بنك القرية بتسليم مستلزمات الإنتاج

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠١	٪ ٩٩,-
لا	٢	٪ ١,-
الاجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول ما يلى :

أجاب -,٩٩٪ من مجموع أفراد العينة بأنهم عرفوا أن بنك القرية هو الذى يقوم حاليًا بصرف مستلزمات الإنتاج والسلف النقدية بدلاً من الجمعية - بينما -,١٪ من أفراد العينة لا يعلمون ذلك وهؤلاء هم من غير المزارعين ويعنى ذلك معرفة الفلاحين بالمصادر والهيئات التى تتصل بعمليات خدماتهم والتعامل معهم.

جدول رقم (٢٠)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لمدى سرورهم من انتقال مسئولية الجمعية إلى بنك القرية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٩٩	٪ ٩٨,٠٣
لا	٤	٪ ١,٩٧
الإجمالى	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٩٨,٠٣٪ من مجموع أفراد العينة يعربون عن رضاهم التام بفكرة إنشاء بنوك القرى وقيامها بعملها تجاههم - بينما يرى ١,٩٧٪ من مجموع أفراد العينة أن تقوم الجمعيات التعاونية بذلك.

جدول رقم (٢١)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لسبب سرورهم من انتقال مسئولية الجمعية إلى بنك القرية

البيان	العدد	النسبة المئوية
بأخذ فلوسى بالكامل	٢٥	١٢,٥٦ ٪
بأخذ مستحقاتى فى المواعيد	٨٦	٤٣,٢٦ ٪
مفيش حد بيتأمر على	١٣	٦,٥٣ ٪
بأخذ فلوسى بالكامل ومستحقاتى فى مواعيدها.	٢٩	١٤,٥٧ ٪
بأخذ فلوسى بالكامل ومفيش حد بيتأمر على	٢	١,٠٠ ٪
بأخذ فلوسى بالكامل وبأخذ مستحقاتى فى مواعيدها ومفيش حد بيتأمر على	٣١	١٦,٥٥ ٪
بأخذ مستحقاتى فى مواعيدها ومفيش حد بيتأمر على	١٣	٦,٥٣ ٪
الإجمالى	١٩٩	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٤٣,٢٦٪ من مجموع أفراد العينة يعللون السبب الرئيسى لرضاهم عن إنشاء بنوك القرى هو أنهم يأخذون مستحقاتهم من مستلزمات الإنتاج والسلف فى مواعيدها المناسبة - وعلل ١٢,٥٦٪ سبب رضاهم بحصولهم على مستحقاتهم المالية بالكامل - ويرضى ٦,٥٣٪ عن بنوك القرى لعدم وجود من يتآمر عليهم حسب قولهم ومن أجاب بأنهم يحصلون على مستحقاتهم المالية بالكامل وكذلك السلف النقدية والعينية فى مواعيدها هم ١٤,٥٧٪ وأفاد ٦,٥٣٪ بأخذ مستحقاتهم فى مواعيدها وعدم وجود أحد يتامر عليهم وأجاب ١٥,٥٥٪ بانهم يحصلون على مستحقاتهم المالية بالكامل ويحصلون على مستحقاتهم فى مواعيدها ولا يوجد أحد يتآمر عليهم.

وبتحليل مضمون الاجابات يتبين عدم رضائهم عما كان يحدث فى الجمعية فيما يتعلق بالنواحى المالية.

جدول رقم (٢٢)

يبين توزيع أفراد العينة الرافضة لانتقال مسئولية الجمعية للبنك

البيان	العدد
باتعب مع موظفى البنك	١
الجمعية أحسن علشان مبيطلبوش حد يضمن	١
الجمعية فيها مجلس ادارة وهم أدرى بمشاكلنا ومصالحنا	١
الجمعية أحسن علشان فى بلدى	١
الجملة	٤

يتضح من الجدول أن فردًا واحدًا من الأربعة أفاد بأن السبب فى رفضه لانتقال مسئولية الجمعية للبنك هو أنه بيتعب مع موظفى البنك وأفاد شخص آخر أن السبب هو أن البنك طلب ضمانا عند الصرف وأجاب ثالث بأن الجمعية بها مجلس ادارة يعرف بمصالح الأعضاء ومشاكلهم وأفاد الأخير أن الجمعية فى البلد وليست بعيدة.

جدول رقم (٢٣)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا للاقتراع على رجوع مسئولية بنك القرية إلى (الجمعية)

البيان	العدد	النسبة المئوية
الجمعية	٧	٣,٤٤ ٪
بنك القرية	١٩٦	٩٦,٥٦ ٪
الإجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

من الجدول يتضح أن نسبة ٣,٤٤٪ من مجموع أفراد العينة يرون أن يستمر صرف مستلزمات الإنتاج من الجمعية - بينما يرى ٩٦,٥٦٪ من مجموع أفراد العينة أن يستمر صرف مستلزمات الإنتاج من بنك القرية وهذا يعتبر مؤشرًا لعدم ارتياح الأهالى للجمعية.

جدول رقم (٢٤)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لضرورة وجود الجمعية مع بنك القرية من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية
ليس هناك لزوم للجمعية	٩٥	٤٦,٧٩ ٪
هناك ضرورة لوجود الجمعية في القرية	١٠٨	٥٣,٢١ ٪
الإجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن ٥٣,٢١٪ من أفراد العينة يرون ضرورة تواجد الجمعية التعاونية الزراعية مع بنك القرية لاستكمال وضمان أخذ مستلزمات الإنتاج و٤٦,٧٩٪ من مجموع أفراد العينة يرون بإمكان الاستغناء عن الجمعية التعاونية الزراعية في ظل نظام بنوك القرى.

جدول رقم (٢٥)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يفضلونه من جهة ادارة المشروعات

البيان	العدد	النسبة المئوية
الأهالى	٢١	١٠,٣٤ ٪
الحكومة	٥٦	٢٧,٥٨ ٪
الأهالى والحكومة	١٢٦	٦٢,٠٨ ٪
الإجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتبين من الجدول :

أن ٦٢,٠٨٪ من أفراد العينة يرون أن أفضل إدارة للمشروعات على مستوى القرية تكون بالمشاركة بين الأهالى والحكومة. و٢٧,٥٨٪ يفضلون إدارة المشروعات على مستوى القرية بأجهزة حكومية و١٠,٣٤٪ يفضلون ادارة المشروعات على مستوى القرية بأجهزة من أهالى القرية.

ويعنى هذا أن ٧٢,٤٢٪ لا يفضلون الإدارة الحكومية وحدها، والغالبية تفضل الإدارة المشتركة بين الأهالى والحكومة ويؤكد هذا صحة الافتراض الخاص بذلك.

جدول رقم (٢٦)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يرونه من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة

البيان	العدد	النسبة المئوية
بدون مراجعة	١١	٥,٤١ ٪
تتراجع من الموظفين	١٩٢	٩٤,٥٩ ٪
الإجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن :

٩٤,٥٩٪ من أفراد العينة يفضلون مراجعة قرارات مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية من الموظفين قبل تنفيذها خوفًا من أنها لا تمثل المصلحة العامة والخاصة على مستوى التطبيق.

ونسبة ٥,٤١٪ من أفراد العينة يفضلون تنفيذ قرارات مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بدون مراجعة من الموظفين.

ويعنى هذا تواجد الإدارة الفنية بجانب الإدارة الشعبية.

جدول رقم (٢٧)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لرأيهم فى تعيين أعضاء بمجلس الإدارة من قبل الحكومة

البيان	العدد	النسبة المئوية
موافق	١٦٤	٨٠,٧٨ ٪
غير موافق	٣٩	١٩,٢٢ ٪
الإجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن :

٨٠,٧٨٪ من أفراد العينة يوافقون على تعيين أعضاء من قبل الحكومة فى مجلس الإدارة وذلك لسرعة الحسم فى المشاكل فى أقصر وقت ممكن.

ونسبة ١٩,٢٢٪ من أفراد العينة لا يوافقون على تعيين أعضاء بمجلس إدارة الجمعية من قبل الحكومة.

ويعنى هذا أن الغالبية ترى ضرورة إضافة اعضاء لهم خبرة قد لا يحالفهم الحظ أو لا يتمكنون لأسباب عديدة من خوض الانتخابات والوصول لعضوية مجلس الإدارة وقد يكون من المفيد الاستفادة بخبراتهم فى أعمال الجمعية.

جدول رقم (٢٨)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا لما يفضلونه من إدارة المشروعات فى الوحدة الاجتماعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
الأهالى	٣	١,٤٧ ٪
الحكومة	٦١	٣٠,٠٥ ٪
الحكومة والأهالى	١٣٩	٦٨,٤٩ ٪
الإجمالى	٢٠٣	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن :

٦٨,٤٨٪ من مجموع أفراد العينة يفضلون إدارة المشروعات التى يتم إنشاؤها بالوحدة الاجتماعية بمجلس ادارة مشترك بين الأهالى والحكومة.

ويفضل ٣٠,٠٥٪ من مجموع أفراد العينة إدارة المشروعات بالوحدة الاجتماعية بمجلس إدارة من الحكومة. كما يرى ١,٤٦٪ ان إدارة المشروعات عن طريق الأهالى.

ويعنى هذا أن الغالبية تؤكد على ضرورة الادارة المشتركة.

وبهذا يمكن القول أن الغالبية تفضل الادارة المشتركة فى ادارة الجمعية التعاونية الزراعية. ولا يخفى على أحد أن الجمعية إحدى مؤسسات التنمية الهامة جدًا بالنسبة للفلاح يتعامل معها من خلال عمليات عديدة، وترفض الأكثرية من العينة أن تترك الإدارة - للجانب الحكومى وحده كما أنهم لا يفضلون الادارة الأهلية البحتة، كذلك الأمر فى مشروعات الوحدة الاجتماعية.

ومع تفضيل الأغلبية للتعامل مع بنك القرية بدلاً من الجمعية التعاونية

الزراعية فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج إلا أنهم فى نفس الوقت لا يفضلون إلغاءها رغم القصور والمشاكل التى تواجه الأعضاء خلال تعاملهم مع الجمعية.

من كل هذه المنطلقات يمكن القول إن إدارة التنمية الريفية المشتركة بين الأهالى والحكومة وعدم انفراد جانب بها أو قصر الأمر على جانب دون الآخر أفضل من أن تكون إدارة قائمة على ساق واحد سواء الحكومة أو الأهالى، فساقا الإدارة التنموية هما كل من الحكومة والأهالى شريطة قيام الأهالى بدور فعال وعلى كل المستويات وفى كل العمليات حتى يتركوا بصماتهم وتتواجد أفكارهم، ويزداد إحساسهم بالانتماء ويزيدون من العطاء، خاصة وأن المشاركة الشعبية تؤثر فى اتجاهات الادارة لسببين هما :

١ - تمارس المشاركة ضغوطًا على الادارة للتجاوب مع حاجات المشاركين طبقًا للأولويات التى يرونها.

٢ - تنقل المشاركة للإدارة حاجات المواطنين وأولويات هذه الحاجات، وتؤكد بعض الدراسات التطبيقية الحقائق التالية[١٠] :

- توجد علاقة بين معدلات المشاركة ومعدلات تجاوب الإدارة، هذه العلاقة علاقة طردية بمعنى أنه كلما تزايدت معدلات المشاركة كلما تزايدت معدلات تجاوب الإدارة.

- لا تسير العلاقة بين معدلات المشاركة الشعبية ومعدلات تجاوب الإدارة مع حاجات المجتمع ككل فى اتجاه طردى مطلق ولا تأخذ شكل الخط المستقيم بل تأخذ شكل المنحنى لأن المشاركين لا يعكسون بالضرورة حاجات المجتمع وأولويات هذه الحاجات كما يراها الموطنون جميعًا.

- كلما كانت هناك مشاركة على نطاق واسع كلما كانت الإدارة اكثر تجاوبًا مع حاجات المجتمع وأولوياته وكلما كانت المشاركة محدودة كلما اتجه تجاوب الإدارة مع حاجات المشاركين أكثر منه مع حاجات غير المشاركين.

---

(١٠) Sedney Verba and Norman H. Nie, Participation in America, Political Democracy and social equality, Harper and Now York, 1972, pp. 312-313.

وحتى تتحقق مشاركة فعالة لا بد من إيجاد القنوات القصيرة والسريعة التى من خلالها يمكن التعبير عن ذلك. كذلك ضرورة وضوح النصوص القانونية الخاصة بعمليات المشاركة بل النص عليها وعلى أشكالها فى حالة عدم وجود ذلك، وتدريب المشتغلين بالتنمية (من الجانب الحكومى والأهلى) تدريبًا خاصًا يدور حول الإدارة - المشتركة وفعاليتها وأنماطها وأساليبها، وقيام أجهزة الإعلام بدور فعال فى هذا المجال حتى يمكن ترسيخ مبادئ المشاركة فى الادارة لتصبح جزءًا من سلوك العاملين فى مجالات التنمية الريفية.

ولا يتأتى هذا إلا إذا كان هناك اقتناع حكومى باستراتيجية المشاركة الحقيقية كوسيلة هامة لدفع عملية التنمية وإيجاد جو من التوازن والاستقرار والديمقراطية.

جامعة المنيا :

كلية الآداب.

قسم الاجتماع :

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث.

استمارة بحث إدارة التنمية فى القرية

١ - الحالة التعليمية : أمى - يقرأ ويكتب - ابتدائى - متوسط - عالى.

٢ - المهنة : مزارع - متأجر - عامل زراعى - تاجر - حرفى - موظف.

٣ - الدخل بالجنية شهريًا تقريبًا (٥ - أقل من ١٠) (١٠ - أقل من ١٥) (١٥ - أقل من ٢٠) (أكثر من ٢٠)

٤ - هل عندك أرض زراعية : نعم لا.

٥ - فى حالة نعم :

الأرض دى ملك - إيجار - وضع يد.

٦ - هل فيه حد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية أقارب لك : نعم - لا.

٧ - طيب هل اخترت الأعضاء دول علشان أيه ؟
(عشان بيخدموا الناس) (عشان هم أقارب).

٨ - هل تفضل أن يكون الموظفون اللى فى الجمعية منين ؟
(من عند الحكومة) - (من أهالى القرية) - (من الحكومة ومن أهالى القرية).

٩ - من تفضل أن يكون المسئول عن رئاسة العمل فى الجمعية ؟
(رئيس مجلس إدارة الجمعية) - (مدير الجمعية).

١٠ - لما كنت بتستلم السماد والفلوس من الكاتب وأمين المخازن فى الجمعية بتقابلك مشاكل ؟ نعم - لا.

١١ - فى حالة نعم أيه هى المشاكل دى.
عدم أخذ حق بالكامل - عدم الاهتمام بى - التأخير فى استلام مستحقاتى.

١٢ - لما بتقابلك مشاكل فى الجمعية لمين بتروح عشان يحلها لك ؟ رئيس مجلس الادارة - عضو مجلس الادارة - مدير الجمعية المشرف الزراعى - مفتش التعاون - الكاتب - أمين المخازن - الساعى - الميكانيكى - الخبير.

١٣ - هل قيت غلط فى حسابك بالجمعية نعم لا.

١٤ - فى حالة نعم :
مين الى كان بيراجع لك فيشة حسابك مع بطاقتك الزراعية.
(أعضاء مجلس ادارة الجمعية - (مدير الجمعية) - (رئيس الحسابات) - (أمين المخازن).

١٥ - هل أنت زارع قطن أو عنب أو فول صويا نعم - لا.

١٦ - فى حالة نعم :
أيهما تفضل بالنسبة لمقاومة المحصول :
(يقوم بها أهل البلد) - (تبع الزراعة) - (تبع الزراعة ويشارك فيها الأهالى).

١٧ - لما بتعوز موتور الرش ولا الرشاشة من الجمعية تفضل أن :

(يخرج بيها ميكانيكى الجمعية) - (أخدها بنفسك) - (يخرج بها ميكانيكى وتكون معاه).

١٨ - لما تحتاج الجرار بتاع الجمعية تفضل أن اللى يشرف على تشغيله فى الغيط من؟

(عضو مجلس ادارة الجمعية) - (المشرف الزراعى) - (المشرف وأنا عضو المجلس).

١٩ - هل عرفت أن بنك القرية هو اللى بيسلم المزارعين السماد والفلوس حاليًا بدلاً من الجمعية.. نعم - لا.

٢٠ - فى حالة نعم :•

هل أنت مبسوط من انتقال صرف السماد والفلوس من الجمعية لبنك القرية.. نعم - لا.

٢١ - فى حالة (نعم) أيه السبب؟

آخذ الفلوس بالكامل - آخذ مستحقاتى فى مواعيدها - مفيش حد يتأمر على - أخرى تذكر.

٢٢ - فى حالة لا ايه السبب.

باتعب مع الموظفين بتوع البنك لغاية ما آخذ حقى - الجمعية أحسن عشان فى بلدى - الجمعية أحسن عشان ما بيطلبوش حد يضمنى - الجمعية فيها مجلس إدارة وهم أدرى بمشاكلنا ومصلحتنا.

٢٣ - طيب أحسن ترجع تانى صرف الحاجات دى للجمعية ولا تخليها تبع بنك القرية؟

(الجمعية - بنك القرية).

٢٤ - فى حالة بنك القرية.

يعنى مفيش لزمة للجمعية فى البلد نعم - لا.

٢٥ - لما تحب تنفيذ مشروعات النحل - التسمين - تربية الدواجن يا ترى

تفضل إدارتها عن طريق الأهالى أو الحكومة أو جهود مشتركة..
(الأهالى) - (الحكومة) - (جهود مشتركة).

٢٦ - هل تفضل تنفيذ قرارات مجلس ادارة الجمعية بدون مراجعة من الموظفين ولا تتراجع من الموظفين أحسن يكون فيها غلط؟
(بدون مراجعة) - (تتراجع من الموظفين).

٢٧ - هل توافق على تعيين أعضاء عندهم خبرة من قبل الحكومة فى مجلس ادارة الجمعية؟
(موافق) - (غير موافق).

٢٨ - هل تفضل ادارة المشروعات اللى بتقوم بيها الوحدة الاجتماعية زى المشغل ودار الحضانة وصرف المعونات الاجتماعية بواسطة من: (الأهالى) - (الحكومة) - (الحكومة بمشاركة الأهالى).